الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/36/134
S/14411
19 March 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣٣ من القائمة الأولية*
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨١ وموجهة الى
الأمين العام من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة تحياتها الى الأمين العام للأمم المتحدة ، وبالاشارة الى مذكرتها المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨١ (A/36/110-S/14383) ، تتشرف بابلاغ سعادته بما يلي :

مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلية تدابير ارهابية مختلفة ضد السكان العرب السوريين في مرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة ؛ وأحد هذه التدابير هو تدمير وهدم مدنهم وقراهم والاستيلاء على ممتلكاتهم بهدف اجبار المواطنين المتبقين على ترك أرضهم ، وذلك بغية تغيير الطابع المادى لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة .

وبالاضافة الى التدابير المذكورة أعلاه ، اتخذت سلطات الاحتلال الاسرائيلية طرقا أخرى تهدف الى تغيير التركيب المؤسسي لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة وذلك بالاستعاضة عن المناهج الدراسية العربية السورية بمناهج اسرائيلية وبتعليم اللغة العبرية في الوقت الذى خفضت فيه عدد الساعات المخصصة لتعليم العربية . والغاية النهائية لتلك الطرق والتدابير المختلفة التي تنفذ على خطوات مختلفة ، هي ضم مرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة الى اسرائيل . وهذه الخطوات هي :

* A/36/50 .

١ - طرد السكان العرب السوريين من مرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة ؛ مما خفض عددهم من ٠٠٠ ١٢٠ الى ٠٠٠ ١٣ نسمة .

٢ - انشاء مستوطنات اسرائيلية في مرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة. وعدد هذه المستوطنات حاليا ٣٠ مستوطنة يسكنها ٠٠٠ ٧ مستوطن اسرائيلي ، بهدف تغيير التركيب الديموغرافي للمرتفعات .

٣ - أما الخطوة الأخيرة والمؤلفة من تدابير مختلفة تهدف الى الضم النهائي لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة فقد تبدت فيما يلي :

(أ) ارغام قوة العمل السورية على الانضمام الى الهستدروت الاسرائيلي ؛

(ب) تعيين أعضاء المجالس المحلية ؛

(ج) ارغام المواطنين العرب السوريين في مرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة على الحصول على جنسية اسرائيلية (أنظر المرفق) .

وقد قوبلت هذه التدابير والطرق المختلفة برفض السكان السوريين في مرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة التخلي عن جنسيتهم السورية . وقد زادت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مؤخرا من سياسات القمع بالتهديد بفصل المواطنين والعمال والمعلمين العرب السوريين الذين يرفضون قبول بطاقة الهوية الاسرائيلية من وظائفهم ، وبفرض ضرائب مرتفعة ، وقطع خطوط الهاتف وامدادات المياه عن منازل وأراضي المواطنين الآخرين الذين يتخذون موقفا مماثلا .

ان حكومة الجمهورية العربية السورية تحتج بشدة على هذه التدابير والممارسات التي تشكل انتهاكا سافرا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، وترجو من الأمين العام اتخاذ تدابير ملائمة في هذا الصدد .

وترجو البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة من الأمين العام التكرم بتعميم هذه المذكرة والمرفق ، بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٣٣ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

مرفـــق

أسئلة وأجوبة مقتبســـة من الجريـــدة الاسرائيليـــة
"علـهـمشمـــــار"
المؤرخة في ١٦ كانون الثانـي /يناير ١٩٨١
تحت عنـــوان :
" قضيـــة الهويـــة الوطنية للدروز في مرتفعات الجـــولان :
من يحتاج الى الجنسية الاسرائيلية ؟ ! "

المقتبسات التالية هي مقتطفات من تقرير أرسله الى جريدة علىمشمار مراسل اسرائيلي تنقّل في مرتفعات الجولان المحتلة واجتمع الى وتحدى مع ، مواطنين سوريين متنوعين عاديين وأعيان من سكان مرتفعات الجولان المحتلة .

" في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٠ سنّ البرلمان الاسرائيلي قانونا يحق بموجبه للطائفة الدرزية من سكان مرتفعات الجولان الحصول على بطاقات هوية اسرائيلية ؛ وقد أدخل هذا القانون حيز التنفيذ في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ . وينص التعديل المدخل على قانون الجنسية الاسرائيلية لعام ١٩٥٢ على ما يلي :

"يحق لكل شخص يسكن في الأراضي المحتلة ويطلب الجنسية الاسرائيلية ويثبت أن خدماته قد أسهمت فيما يعود بالفائدة على دولة اسرائيل ، وأمنها وتقدمها الاقتصادي ؛ أو أن دولة اسرائيل بحاجة الى خدماته ، أن يتمكن ، بناء على طلبه ، من الحصول على الجنسية الاسرائيلية " .

" وتمكّن بطاقة الهوية الاسرائيلية هذا الشخص من تسجيل أولاده في بطاقة هويته ، ووفقا لذلك ، يحصل جميع أفراد عائلته على الجنسية الاسرائيلية . وتمنح بطاقة الهوية الجديدة هذه حاملها حرية التنقل داخل اسرائيل نفسها وتعطيه الفرصة لتغيير محل اقامته . كما تسمح له بأن يوظف في أي وظيفة حكومية في أي جزء من أجزاء البلاد ؛ وتمكنه من الحصول على جواز سفر اسرائيلي مع جميع الحقوق الممنوحة في هذه الحالة والمتعلقة بتأشيرات الدخول الى الدول في مختلف أنحاء العالم " .

"كما ينص القانون الاسرائيلي أن على كل من يحصل على الجنسية الاسرائيلية أن يتخلى عن جنسيته السابقة ، خاصة اذا كانت هذه الجنسية جنسية دولة تعتبر مناهضة لاسرائيل . أما فيما يتعلق بحالة الدروز ، وخاصة في الظروف الحالية ، فان الحكومة لن تصر على أن يتخلوا عن جنسيتهم السابقة " .

أسئلة وأجوبة
بشأن بطاقة الهوية الاسرائيلية

" سألت السيد كنج (وهو من أعيان الدروز السوريين) هل يجب الحصول على بطاقة هوية اسرائيلية ، فأجاب غاضبا : "لم أطلبها ولن أقبلها ولن آخذها . أنا مواطن سوري احتلت اسرائيل أرضه منذ عام ١٩٦٧ . وأبديت معارضتي للحصول على الجنسية الاسرائيلية بكل السبل الممكنة خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية . اننا نعتبر أنفسنا من الناحية القومية عربا سوريين ،

وأرضنا هي أرض سوريا . ونحن نعتبر من طلبوا بطاقات الهوية الاسرائيلية خونة وأنا أعارضهم . ونحن لم نخف موقفنا هذا عن السلطات ؛ بل اننا قدمنا عريضة الى مختلف المنظمات الدولية والى دولة اسرائيل نبين فيها سبب رفضنا الحصول على الجنسية الاسرائيلية " .

"كان لي حديث طويل في مكتب الحاكم العسكرى ، مع زعماء الدروز وأعيانهم .

كان هناك سؤال عمن دعا الى هذا الاجتماع ، هل هم أم الحاكم العسكرى ، فقالوا ان الحاكم العسكرى هو الذى طلب عقد الاجتماع عندما عجز عن اقناعهم بالحصول على بطاقات الهوية الاسرائيلية .

وردا على سؤال آخر عن الدوافع التي تكمن وراء حرص اسرائيل واصرارها على نيلهم الهوية الاسرائيلية ، قالوا ان اسرائيل تريد المساومة على مرتفعات الجولان ، وانها تريد منا أن نعزز ادعاءها وكأنها تملك مرتفعات الجولان . ولو وافقنا على نيل الهوية لراحت اسرائيل تقول للسلطات السورية في أى مفاوضات ممكنة أن كل من يسكنون منطقة مرتفعات الجولان هم الآن مواطنون اسرائيليون وليس بوسعهم أن يعودوا الى أية دولة أخرى ذات سيادة .

وسألت لماذا يقاومون ذلك ، فقالوا : لا نريد أن نظل تحت الاحتلال الاسرائيلي لأننا مواطنون سوريون ونود أن نظل كذلك .

وعند السؤال عمن طلبوا بطاقة الهوية هذه ، أجابوا أنه لم يحصل على بطاقات الهوية سوى أشخاص قلائل ، وحتى هؤلاء القلائل لا يقرون بذلك ولا يعترفون به علنا ، وهم اما من المعلمين أو من موظفي الحكومة ؛ واذا رفضوا الحصول على بطاقة الهوية ستقوم السلطات الاسرائيلية بفصلهم .

وسألت هل تعرضوا لضغط لنيل بطاقات الهوية ، فردوا بالايجاب . فالحاكم العسكرى يمارس الضغط . وهناك طرق ووسائل للضغط ، منها هذه الحالات :

١ - حاول شخص الحصول على رخصة قيادة سيارة ولكن الحاكم العسكرى رفض اعطاءها له ما لم يحصل على بطاقة هوية اسرائيلية .

٢ - هددوا معلما بالفصل اذا لم يحصل على هوية اسرائيلية .

٣ - صدرت خلال الفترة الأخيرة مذكرات جلب الى ٥٠ من السكان بتهمة ارتكاب مخالفات للوائح البناء ، مع تهديدهم بهدم منازلهم . وعندما أبلغ هؤلاء المالكون الأمر الى الحاكم العسكرى أخبرهم بأنه سوف يساعدهم اذا حصلوا على بطاقات هوية اسرائيلية .

٤ - لجأت السلطات الاسرائيلية الى زيادة ضريبة الدخل ، وصدرت ضد كل شخص لم يدفع الضريبة المفروضة عليه أوامر بمصادرة أمواله وممتلكاته من جرارات وأثاث وما الى ذلك . ولكن من الممكن أن يتفادى هذه المشكلة اذا .....

٥ - يهددون الكبار والمعوقين الذين يعيشون على المعاشات التقاعدية والمساعدة الحكومية بأنهم اذا لم يحصلوا على بطاقات الهوية فسوف ....

" ويقدر السيد كنج أن عدد الدروز الذين قد يطلبون بطاقات الهوية الاسرائيلية لا يتجاوز ٢٠٠ شخص ؛ وقال انه اذا أرادت اسرائيل أن تضيف هؤلاء الأشخاص المئتين الى سكانها فسيكون عليها أن تأخذهم الى أرضها . وأكد أن هناك كثيرين جدا لا يريدون الحصول على بطاقة الهوية الاسرائيلية ، ولكن كيف يستطيعون مقاومة هذا الضغط خصوصا وأن بعضهم موظفون لدى الحكومة . وعلى ذلك فان أى شخص يستسلم لهذه الضغوط لا يمكن أن يكون مواطنا مخلصا للطائفة الدرزية " .

" ان هناك شيئا واحدا نرفضه هو الجنسية الاسرائيلية . ونحن نؤثر الموت على التخلي عن جنسيتنا السورية وعن أملنا في أن نعيش بها ؛ فسوريا جزء منا . ولي في سوريا ما للرئيس الأسد " .

عن المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان

" ذكر السيد كنج أن هذه الممارسات لن تحقق السلم ؛ فعلى العكس من ذلك ، أدت الرغبة في شراء مزيد من الأرض لانشاء مستوطنات يهودية الى زيادة الضغط الذى تمارسه الحكومة على السكان ؛ وأحد جوانب ذلك الضغط هو زيادة الضرائب ، ومع ذلك فان المال لن يجعلني أغيّر رأيي " .

عن المجالس المحلية (البلدية)

" ذكر أحد الأعيان السوريين الذين تحدث معهم أن الحاكم العسكرى الاسرائيلي هو الذى عيّن المجالس البلدية المحلية في القرى الدرزية وليس المواطنون . ويستخدم الحكم العسكرى الاسرائيلي كل ضغط ممكن بواسطة هذه المجالس المحلية لارغام السكان على أخذ بطاقات الهوية الاسرائيلية ، وهناك اعتقاد بأن هذا الضغط سوف يستمر خصوصا على المعلمين والموظفين المحليين الذين يكسبون لقمة عيشهم من خلال المجالس البلدية . واشتد هذا الضغط منذ أصبح بيغن رئيسا للوزراء " .

- - - - -